مخلفات البناء.. مسئولية من؟

أصحاب المنشآت يدفعون رسوم رفع المخلفات ويلقون باللائمة على مكاتب الأشغال

●.. يعتقد مكتب الأشغال العامة في أمانة العاصمة أن قطاعاته العشر الموزعة في الأمانة تقوم بواجبها كما ينبغي ولذلك فالمختصون يتحدثون بثقة بالغة ويرفضون أي حديث عن التقصير.. خاصة في ما يتعلق بمخلفات البناء، بينما يؤكد عدد من أصحاب العمارات والمنشآت الحديثة أن الأشغال العامة هي المسئولة عن رفع المخلفات من الطرقات والحواري وقالوا أنهم يدفعون رسوماً مقابل ذلك، لكن هذه المكاتب في الغالب لا تقوم بما يجب أن تقوم به.

تحقيق/معين محمد النجري

■ خالد السماوي

□ الإدارة المختصة تشكو من تأخر وصول البلاغات وعجز في الناقلات والأيدي العاملة

فبقاء المخلفات في شوارع المدن وعلى جوانب الطرقات يسبب ازدحاماً وحوادث مزعجة.. ولابد من إيجاد حل عملي لرفعها..

في البداية أقرت الأشغال العامة نظام الضمانات الذي يلزم أصحاب المنشآت والمباني بدفع ضمانات نقدية يستعيدها صاحبها بعد أن ينتهي من بناء منشأته ويرفع مخلفاته عن الطريق والمساحات المجاورة.. لكن هذا النظام أثبت فشله- هكذا- يقول مكتب الأشغال العامة في الأمانة.. ليأتي نظام آخر تتحمل من خلاله مكاتب الأشغال المسئولية عن رفع المخلفات مقابل رسوم يدفعها المواطن عند استخراج ترخيص البناء، تم إقرار هذا النظام في منتصف عام ٢٠٠١م..

ويعتقدون بنجاح هذا النظام خاصة بعد تقسيم الأمانة الى مناطق ومنح هذه المناطق الكثير من الصلاحيات.

عشر مناطق

عشر مناطق موزعة على الأمانة إحدى مهامها إبلاغ الإدارة عن مخلفات الإنشاءات وتقديم بلاغات الرفع عند الانتهاء من عملية الإنشاء المختص في إدارة رفع المخلفات.

خالد السماوي قال: هناك عشر مناطق للبلدية في الأمانة تتبع مكتب الأشغال، من المفترض أن هذه المناطق تقوم بتبليغنا أولاً بأول ونحن نقوم بما يجب.. السماوي تحدث بثقة كبيرة رغم الحالة غير الجيدة لإدارته التي تتكون بجوارها أكوام من المواد الغذائية الفاسدة والأخشاب.

بلاغات الرفع تصل الى الإدارة حسب حديث السماوي ويتم تقييدها في سجل البلاغات ورفعها حسب الأولوية، لكن هذه البلاغات تصل متأخرة وأحياناً لاتصل، مايعني أن تظل المخلفات في أماكنها الى أن تلوكها أقدام المارة وإطارات المركبات، وتغوص في الاسفلت أو تطغى عليه، لأن المناطق ترفع بلاغاتها بشكل جماعي أي بعد جمع أكثر من حالة.

يقول السماوي: انهم يرفعون التقارير كل عشرة أو خمسة عشر يوماً.. لكنهم أيضاً يطالبون المواطنين بالتبليغ عن انهائهم لأعمال البناء.. رغم أنهم غير مطالبين بالذهاب مبكراً الى مكتب الأشغال إلا أنك قد تجد من يفضل التبليغ هناك لأنه سيجعل منطقته أكثر حرصاً على الاسراع في رفع المخلفات..

مناقصات

عدد الناقلات التي يمتلكها مكتب الأشغال العاملة المخصصة لرفع النفايات غير كافية ،حيث يصل عددها الى ١٠ ناقلات متوسطة الحجم فقط.. وهذا يعني أن هناك عجزاً في عدد الناقلات خاصة ومكتب الأشغال هو أيضاً المشرف على رفع مخلفات شق الطرقات وسفلتتها ورصف جوانب الشوارع وهذا يحتاج إلى امكانات أكبر وجهد أكثر، مما دفع مكتب الأشغال إلى فتح باب المناقصة أمام المقاولين لرفع المخلفات الكبيرة والتعاقد مع مقاولين واستئجار عدد من الناقلات... ومن ثم تخضع عملية الرفع لمراقبة واشراف من قبل المكتب، يقول السماوي: عدد الناقلات في المكتب غير كاف ونعمل على التعاقد مع مقاولين، ويتعاقد المكتب مع خمسة مقاولين لرفع المخلفات ولا يتم محاسبتهم إلا بعد رفع الايصالات وهناك مشرفون يصاحبون المقاولين في كل عملية لرفع المخلفات».. وقد بلغ حجم المخلفات المرفوعة في عام ٢٠٠٤م من بقايا الانشاءات ومشاريع الطرق ٦٧٤,٧٥٨ متراً مكعباً موزعة في العشر المناطق في الأمانة.

غير ثابت

عدد العمال الذين ينفذون عمليات الرفع في كل المناطق غير ثابت إلا أنهم سرعان ما يتركون عملهم ويبحثون عن أعمال أخرى.. قال ناصر علي- أحد العمال: نعمل مع البلدية بالأجر اليومي أي كما نعمل مع القطاع الخاص ولذلك فالعمال يتركون العمل هنا عندما يحصلون على أي فرصة أفضل في مكان آخر..

ناصر وثلاثة من زملائه يعملون منذ اسبوعين فقط.. لكنها لم تكن أول مرة يعملون فيها على رفع المخلفات، لقد عملوا لفترات متقطعة ومع ذلك ليسوا مقتنعين ويفكرون بالهجرة الى خارج الوطن.

تصوير/ناجي السماوي

تحقيق مصور

أسواق القات.. ذروة التلوث!

تحقيق/عبدالله محمد حزام

●.. كان الوقت مبكراً في صباح أحد الأيام في سوق القات بشارع «٢٠» وهو سوق مستحدث بحي عصر السفلي يلبي عادات مرتاديه من المولعين بالقات خصوصاً- الحيمي والأرحبي، فالأرصفة مكسوة بطرابيل القات وأقدام المشترين، والشارع حافل بعشوائية وقوف السيارات المخالفة التي تحول المكان إلى مزيج من العبث الذي يرفع معدل ضغط الدم والسكري، إنها معيقات تترصد المارة في كل اتجاه، وأسوأ ما في الأمر أيضاً- هو تسلل أيدي اللصوص إلى جيوب المتسوقين.. لكن بعد تنامي الظاهرة صار الجميع يتنبه لشراك أسواق القات، وكما هو الأمر على الدوام يسود ذات النمط المقلق في أسواق القات الأخرى التي تحتشر داخل المدينة وتبدو علة غريبة تعانيها بلادنا منذ أن بدأ السكان بالتنامي وتزايد عدد النازحين من الأرياف الى المدينة طلباً للعمل والدراسة الجامعية، حيث يتدفق يومياً على هذه الأسواق آلاف الأشخاص والعربات مما يتسبب في اختناقات مرورية، وقال صالح العليي: إنها ظاهرة مقلقة، وصالح واحد من مئات الأشخاص الذي يملكون منزلاً في شارع حوله العبث إلى سوق للقات، وأضاف: بناتي يتغيبن عن المدرسة أحياناً كثيرة حين لايجدن من يصطحبهن إليها من إخوانهن الذكور، قال العليي بانفعال شديد: المطلوب مداهمة مستمرة لهذه الأسواق من الجهات المعنية لأن الحملات الموسمية لم تحل المشكلة..

هذا الأمر جعل فكرة بيع المنزل تراود صالح على الدوام- إلا أنها مساع محكوم عليها بالفشل- إذ لا أحد يفكر بالسكن قرب أسواق القات..

ويقول: كثيرون يرون نفس الصورة، أن وضع هذه الأماكن غير مقبول لما تتسبب به من اختناقات مرورية وسط المدينة وإعاقة لحركة النساء والأطفال..

فيما يحتمي ملاك هذه الأسواق العشوائية وراء تراخيص- منحت لهم في وقت سابق- وتستغل الآن كورقة في مواجهة أمانة العاصمة والمرور التي بدأت حملة شاملة لرفع أسواق القات من وسط المدينة ومداخلها الرئيسية..

ويصف أصحاب الأسواق المخالفة الخطوة بالمتحيزة لصالح ملاك أسواق منافسين..

فيما تتكئ إدارة الأسواق بأمانة العاصمة ومكتب الأشغال على قرار- مجلس الوزراء- الذي يوجه بضرورة نقل هذه الأسواق الى خارج العاصمة ورفع الأسواق المخالفة والباعة من الأرصفة في الشوارع الرئيسية لما تتسبب به من اختناقات مرورية وتشويه للمظهر العام للمدينة..

وأكد مدير إدارة الأسواق بأمانة العاصمة المهندس/ حسين معياد أن إدارته قد بدأت بخطة تشمل رفع نحو «٢٠» سوقاً كمرحلة أولى.

الخطوة ذاتها بدأت بسوق الحتارش والخميس وشيراتون والرماح، وتمضي الإجراءات في بقية الأسواق بنفس الوتيرة، حيث تبدأ بحصر الشارع «السوق» ورفع الباعة ثم استكمال رفع العوائق الأخرى.

وكشفت إدارة الأسواق مؤخراً من مناشداتها للباعة بالتوجه الى الأسواق المعتمدة من قبل أمانة العاصمة ومكتب الأشغال حتى لا تطالهم العقوبات المقررة..

■ البحث عن موطئ قدم.. أمر صعب وقت الذروة! وأصحاب المنازل.. ضاقت بهم الأرض بما رحُبت.

تصوير/محمد حويس

تأملات

محمد العريقي

وثائقنا لكتابة تاريخنا

□ .. نظرة العالم لليمن تمر من خلال تاريخها وحضارتها التي امتلت بها صفحات التاريخ ومذكرات الرحالة والمهتمين برصد تجارب وخبرات الشعوب.

● وبلا شك فإن مثل هذا البلد الذي يقف على أرضية حضارية مشهود له بالتميز .. لا يعقل أن يكون شحيحا في وثائقه التي تسجل مراحل حياة أجياله المتعاقبة.

● وفعلا تبين أن التوثيق عند اليمنيين يكاد يكون غريزة فطرية ارتبطت بقيمهم الحضارية.. فعكسوا اهتمامهم بالتدوين عبر كل السبل الممكنة.

● ففي الزمن القديم .. وقبل وجود القلم والورق .. لجأ اليمنيون لتوثيق مراحل حياتهم بنحت النقوش على الصخور والجدران ، والألواح الخشبية، ووضعت تلك الرموز بطريقة تعطي مدلولات قرائية شدت إليها الباحثين والمهتمين وأصبح لها لغة وترجمة يعرفها الاكاديميون والدارسون في حقل التاريخ والآثار.

● ووثق اليمنيون الكثير من تراثهم أيضا عبر السمع واللسان .. من أقوال وأغان وأهازيج وحكايات تتناقل بالحفظ .. وتبلغ بالنطق.

● وعندما ظهرت الكتابة الورقية كان اليمنيون أكثر الشعوب استخداما لما يعرف بالمخطوطات ، ودونوا فيها الكثير من ملامح المجتمع اليمني، برموزه الفكرية والأدبية والدينية والتاريخية.

● اليوم وبعد أن أخذتنا مظاهر الحياة المعاصرة إلى مساحة واسعة تتفاعل فيها مشاهد العولمة، نخشى أن يغفلنا هذا التوهان من الانفلات عن تاريخنا، فتضيع وثائقنا التي تكتنز كل خصوصياتنا وهويتنا ونشاطنا، فوثائقنا هي لسان التاريخ التي ستتحدث عنا – من خلالها- الأجيال القادمة.

alariky@maktoob.com

دلالات نتائج التعداد

محمد القراري

□ .. تسعة عشر مليونا وسبعمائة الف نسمة اجمالي سكان الجمهورية اليمنية إلى نهاية ٢٠٠٤م بحسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن التي أعلنت في حفل- حرص فخامة الرئيس علي عبدالله صالح المشاركة فيه- بعد أن رعى وتابع كل مراحل الإعداد وتنفيذ التعداد لاكثر من عام لأهمية ما اشتمل عليه من بيانات ومعلومات ستعد زادا رئيسيا لكل الخطط والاستراتيجيات التنموية الشاملة وكذا التوزيع العادل للمشاريع المركزية واللامركزية وفق نظام السلطة المحلية المواكب للنهج الديمقراطي والاصلاحات المتعددة الجوانب الذي اختارته اليمن بإرادتها الحرة ودون فرض من أحد وهو ما أشار إليه فخامته في كلمة تدشين النتائج الاربعاء الماضي.

● والملفت في النتائج ما حملته من دلالات سكانية وتنموية منها الايجابية ومنها ما تشير إلى مخاوف وأجراس لنواقيس خطر مستقبلية مالم توضع الحلول العملية والسريعة لمنع آثارها ، والايجابية تراجع نسبة النمو السنوي للسكان من ٣,٧٪ إلى ٣,٢٪ خلال عقد زمان وهو ما يعني تزايد الوعي لدى المواطنين بأهمية تنظيم الأسرة وذلك يرجع إلى فعالية دور أجهزة الإعلام والتثقيف ودور العلماء والمثقفين في حملات التوعية والتي يجب أن تتضاعف أكثر وأكثر خلال العقد القادم للوصول إلى نسبة نمو سكاني تتناسب مع نسب النمو الاقتصادي لخلق التوازن المطلوب في استدامة التنمية وهو ما شدد عليه الاخ الرئيس.

● النشاط التوعوي يجب أن لا يقتصر على الفعاليات الرسمية بل على بقية مؤسسات الوطن كافة- حزبية وأهلية وقطاع خاص وأسر وأفراد لتحمل مسؤولياتهم في هذه المهمة الوطنية والتي تمس كل من يتنفس هواء هذا الوطن من أقصاه إلى أقصاه، ونتمنى أن تتجاوز الفترة التي ستربط بين هذا التعداد والتعداد التالي، السلبيات واللامبالاة التي ظهرت في المرحلة السابقة وتحديدا خلال مراحل الإعداد والتنفيذ من قبل كثير من الجهات غير الرسمية مع أن النتائج والاستفادة منها لاتقتصر على الجانب الحكومي فقط.

● ويبقى الأهم والأشد إلحاحا من نتائج التعداد هو كيفية التعامل المستقبلي مع أدق المعلومات والبيانات التي اشتمل عليها وقراءتها من أكثر من اتجاه ومن عدة زوايا كي يتحقق الهدف الاستراتيجي من هذه العملية التي استغرقت ١٥ شهرا واشتغل فيها حوالي ٨٠٪ من الذكور و٢٠٪ من الاناث ،تم اختيارهم بحسب توجيهات رئيس الجمهورية من خريجي الجامعات- طالبي التوظيف في سجلات وزارة الخدمة المدنية، وهو قرار حكيم يضاف إلى كثير من القرارات التي يتبناها هذا القائد لصالح أبناء وطن الثاني والعشرين من مايو.

● والمحك الحقيقي لهذا الانجاز البياناتي الأكثر علمية ودقة مقارنة ببقية عمليات التعداد السابقة هو كيفية الترجمة الميدانية من قبل الحكومة ومراكز البحث والتخطيط الاستراتيجي خاصة وأن بلادنا رغم ما حققته من نقلات نحو الأمام في أكثر من مجال، إلا أن هناك تحديات تضع نفسها بقوة على طاولة المستقبل لحل مشكلة المياه وتوفير خدمات البنى التحتية بالذات التعليم والصحة وامتصاص البطالة وسياسات التشغيل والتوزيع العادل للمشاريع وتحقيق التوازن في حركة السكان من الريف إلى المدينة، وكل ذلك سيصب في رفع مستوى المواطن سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.